الهيئة الوطنية لحقـــوق الانســـان
National Human Rights Commission

الحازمية - شارع جسر الباشا - مركز كيز الدولي - الطابق الثالث ص. ب 11-8452، رياض الصلح، بيروت، لبنان. البريد الإلكتروني: contact@nhrclb.org هاتف / فاكس 009615456243 http://insta.nhrclb.org http://twitter.nhrclb.org http://yt.nhrclb.org http://fb.nhrclb.org

ورقة عمل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب اجتماع الجمعية العامة الثالثة والعشرون ومؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

رئيس الهيئة الدكتور فادي جرجس

مقدمة

بداية أود أن أشكر الشبكة العربية على دعمها الدائم للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان. تُعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب في لبنان، من أبرز الهياكل التي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. تعقد الجمعية العامة الثالثة والعشرون ومؤتمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وقت يشهد تحديات متزايدة، سواء على المستوى الوطني في لبنان أو الإقليمي نتيجة العدوان الإسرائيلي الهمجي ضد لبنان وغزة. تبرز هذه الورقة أهمية تقييم أثر برامج الشبكة العربية واستعراض التحديات التي تواجه الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، مع تقديم مقترحات للتعاون والتطوير.

تقييم أثر برامج الشبكة العربية على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

لقد أطلقت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عددًا من البرامج التي تهدف إلى تعزيز القدرات وتبادل الخبرات بين الأعضاء. من أبرز المخرجات الإيجابية لهذه البرامج هي تقوية التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأعضاء، وتطوير قدرات الرصد والإبلاغ حول الانتهاكات في بلدانهم. على سبيل المثال، قامت الهيئة

الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان بتنفيذ برامج تدريبية للرصد وزيارة أماكن الاحتجاز، وهي إحدى الممارسات الفضلى التي أسفرت عنها برامج الشبكة.

وفي ذات السياق أود أن أشكر الشبكة العربية على تيسير مشاركة الهيئة اللبنانية في المؤتمرات الدولية والإقليمية وكذلك في التدريب الإقليمي الذي تنفذه بالمنطقة العربية، من خلال التكفل بكافة جوانب مشاركاتنا من حيث التغطية والدعم اللوجستي.

كما أود أن أشير لزيارة الشبكة العربية للجهات السيادية في الدولة ما أدى لدعم موقع الهيئة اللبنانية والذي نلتمس أن تستمر فيه حتى تمكننا الدولة من الاضطلاع بمهامنا من خلال تخصيصنا بمقر وكذلك تخصيص ميزانية الكافية، وكذلك نلتمس في هذه المرحلة من الشبكة وشركائها بالأمم المتحدة المساهمة معنا بإيجاد مقر مؤقت للهيئة وتغطية نفقاته، مع تأمين رواتب لعدد بسيط من الكوادر لدعم جهود الأعضاء وتيسيره، ليتسنى للأعضاء القيام بمهامهم بشكل أفضل، من خلال تأمين التواصل مع المنظمات والجهات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

التحديات المستجدة

رغم النجاحات التي تحققت، فإن المؤسسات الوطنية تواجه تحديات متجددة تستدعي تعاونًا مستمرًا لتذليلها. من أبرز هذه التحديات:

1. التغيرات السياسية الإقليمية وتأثيرها على حقوق الإنسان: تتأثر العديد من المؤسسات الوطنية بتدهور الوضع السياسي والأمني، حيث تعرقل الحروب والنزاعات في المنطقة عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
2. العوائق المالية والإدارية: تُعاني الهيئة في لبنان من نقص الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ برامجها بكفاءة، وتظل هذه التحديات عائقًا أمام استمرارية واستدامة عملها.
3. تحديث التشريعات الوطنية: يعد التوافق بين التشريعات الوطنية ومعايير حقوق الإنسان الدولية من التحديات الكبرى التي تواجه المؤسسات الوطنية.

لذلك نلتمس من الشبكة العربية وشركائها من الأمم المتحدة العمل على إيجاد دعم خارجي يؤمن حالة من الاستقرار للمؤسسة وخصوصاً في فترة الحرب الشعواء التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي، ريثما تتمكن الدولة اللبنانية من الاضطلاع بمهامها مستقبلاً.

التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب - لبنان

على الصعيد الوطني، تواجه الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب في لبنان تحديات داخلية وخارجية تؤثر على قدرتها على تنفيذ مهامها بفعالية. تتعلق هذه التحديات بما يلي:

1. التحديات الداخلية:
    - ضعف الموارد المالية والبشرية مما يعيق الهيئة عن تنفيذ جميع الأنشطة المخططة.
    - تعطيل السلطات لاستكمال ملف الهيئة للتقدم بأوراق اعتماد أمام التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)
    - الحواجز الإدارية التي تقف عائقًا أمام التعاون الفعّال مع مؤسسات الدولة.
2. التحديات الخارجية:
    - تزايد العنف السياسي والصراعات الطائفية في لبنان، مما يعقد عملية مراقبة حقوق الإنسان.
    - تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأزمات المتكررة، مما يزيد من الضغط على الهيئة لمعالجة عدد أكبر من القضايا في ظل محدودية الإمكانات.

آثار تقلبات المناخ السياسي والصراعات على قدرات الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

تواجه الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان تحديات جمة نتيجة لتقلبات المناخ السياسي والحروب المتكررة في المنطقة. يؤثر ذلك بشكل مباشر على قدرات الهيئة، سواء من حيث نقص الموارد أو تقييد حرية الوصول إلى المعلومات والشهادات المتعلقة بالانتهاكات.

المقترحات لتذليل هذه التحديات:

1. تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي المستدام.
2. تطوير برامج تدريبية متخصصة لرفع قدرات فريق العمل في مواجهة التحديات المتعلقة بالنزاعات المسلحة.
3. تبني سياسات مرنة تتكيف مع الظروف المتغيرة، وتوفير خطط طوارئ لتمكين الهيئة من الاستمرار في عملها أثناء الأزمات.

تبادل الممارسات الفضلى وتطويرها

تُعد الممارسات الفضلى المتعلقة بتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الحروب والصراعات من الأمور الحيوية التي يجب تبادلها وتطويرها. ينبغي على الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تطوير أدوات جديدة لدعم المؤسسات في البلدان المتأثرة بالنزاعات، مثل:

1. تطوير برامج تدريبية متخصصة لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول كيفية التعامل مع النزاعات المسلحة.
2. ابتكار آليات للرصد والتوثيق، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة لجمع الأدلة حول الانتهاكات.
3. تقديم الدعم القانوني للمؤسسات الوطنية لرفع قضايا أمام المحاكم الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحروب.

رفع وبناء القدرات في المجالات ذات الأهمية للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان

يُعد رفع القدرات وبناء الكفاءات من المهام الجوهرية التي يجب أن تتبناها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان. ومن أبرز المجالات التي تحتاج إلى تطوير:

1. فهم دور وولاية المؤسسة وفق مبادئ باريس، مما يعزز من دورها كجهة مستقلة في حماية حقوق الإنسان.
2. الرصد وزيارة أماكن الاحتجاز، وهي إحدى المهام الأساسية للجنة الوقاية من التعذيب، حيث يجب على الهيئة تحسين قدرتها على زيارة جميع أماكن الاحتجاز وتوثيق الانتهاكات المحتملة.
3. التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم تقارير منتظمة إلى الأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في لبنان.
4. مراقبة الانتخابات، إذ تلعب الهيئة دورًا حيويًا في ضمان نزاهة الانتخابات وتوثيق أي انتهاكات تحدث خلال العملية الانتخابية.

دعم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في لبنان

يتوقع من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان أن تواصل جهودها في حماية حقوق الإنسان في لبنان، وتقديم تقارير مستقلة حول حالة حقوق الإنسان. ومن أبرز المهام التي يجب تعزيزها:

1. رصد مدى تقيّد لبنان بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ونشر تقارير توثق الانتهاكات وتحلل الأوضاع.
2. المساهمة في التقارير الدولية، وتقديم إسهامات مستقلة في التقارير المتوجبة على الدولة اللبنانية.
3. تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومتابعتها عبر وسائل التفاوض أو المقاضاة.
4. نشر ثقافة حقوق الإنسان في لبنان، وتحفيز برامج التربية على حقوق الإنسان وتطويرها.

رؤية الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب بشأن التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين

تلعب الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان دورًا محوريًا في رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في لبنان. تُعتبر الانتهاكات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي أحد أبرز التحديات التي تواجه المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، ترى الهيئة ضرورة أن تضطلع الشبكة العربية بدور أكبر في الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف صارمة ضد الانتهاكات الإسرائيلية.

لذلك وبالإضافة للمقترحات التي قدمتها عند استعراضي لجهود الشبكة العربية في تعزيز قدرات الهيئة اللبنانية، أقترح بعض الأمور الإضافية لتذليل هذه التحديات وذلك من خلال الآتي:

- بناء الشبكة العربية وشركائها للكوادر التي ستوظف بالهيئة.

- مساعدة الهيئة بعملية الرصد والتوثيق وإعداد التقارير خلال فترة الحرب، وذلك عن طريق ترشيح جهات تتعاون مع الهيئة بهذا الخصوص، وكذلك عن طريق تأمين كوادر خبيرة تتعاقد مع الهيئة بهذا الخصوص وتغطية نفقاتها.

- تقديم الشبكة وشركائها الدعم القانوني والفني وإجراء حراك دبلوماسي حقوقي لوقف الحرب على لبنان والمساعدة بخصوص محاسبة قادة الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاته للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ولقواعد القانون الدولي.

يضع القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضاً باسم "قانون الحرب" أو "قانون النزاعات المسلحة"، قواعد مفصّلة ترمي إلى الحد من آثار النزاعات المسلّحة لأسباب إنسانية. ويحمي القانون الدولي الإنساني خاصة أولئك الذين لا يشاركون أو كفّوا عن المشاركة في القتال ويضع قيوداً على أساليب ووسائل الحرب. والقانون الدولي الإنساني مجموعة من القواعد العالمية. ويتألف القانون الدولي الإنساني من معاهدات دولية وقواعد عرفية المقصد منها معالجة القضايا الإنسانية الناجمة مباشرة عن النزاعات المسلحة، سواء الدولية أو غير الدولية. وتمثل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية عامي 1977 و 2005 صلب معاهدات هذا القانون. عملاً بأحكام المادّة 16 من القانون رقم 62 / 2016 (إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان) تتولى الهيئة رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني طيلة فترات النزاع المسلّح والمتابعة بجميع الوسائل المتاحة لوضع حدّ للإفلات من العقاب.

تقترح الهيئة أن تعمل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على:

1. دعم مقترح الهيئة للمطالبة بانعقاد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في لبنان وأن يعتمد قراراً ينشئ على وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة للتحقيق داخل لبنان في جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وجميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت 22 أيلول/سبتمبر 2024 ووقعت منذ هذا التاريخ.
2. دعم مقترح الهيئة بدعوة الحكومة اللبنانية اتخاذ قرار عاجل حول دور المحكمة الجنائية الدولية من خلال تكليف وزارة الخارجية على وجه السرعة بتقديم إعلان إلى مسجل المحكمة الجنائية الدولية بقبول اختصاص المحكمة بالتحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة على الأراضي اللبنانية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، 2023.
3. في ظل التطورات الحالية والوضع المتدهور لحقوق الإنسان في لبنان، تتوجه الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب بدعوة عاجلة للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان لتشكيل وفد من عدة مقررين خاصين لزيارة لبنان بهدف إجراء تحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبت جراء العدوان الاسرائيلي على لبنان. على نقترح أن يشمل الوفد: المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً. ونأمل أن يتمكن الوفد من زيارة الأماكن المتأثرة بالانتهاكات، وجمع الشهادات من الضحايا، والتفاعل مع الجهات المعنية في لبنان لضمان حماية حقوق الإنسان. نؤكد استعدادنا للتعاون الكامل مع وفد المقررين الخاصين وتقديم كل ما يلزم لضمان نجاح هذه الزيارة.
4. تقديم تقارير مشتركة إلى الهيئات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
5. تعزيز حملات التوعية الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان وفلسطين، والتعاون في تنظيم فعاليات دولية لزيادة الضغط على الأطراف المسؤولة.

تقييم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لفعالية المنظومة الدولية بخصوص الانتهاكات الإسرائيلية

تعتبر الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب أن فعالية المنظومة الدولية لحقوق الإنسان تجاه الانتهاكات الإسرائيلية لا تزال محدودة. بالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، فإن عدم وجود آليات تنفيذ فعّالة يجعل من الصعب منع هذه الانتهاكات أو محاسبة مرتكبيها.

مقترحات لتقوية المنظومة الدولية:

1. تعزيز آليات المساءلة الدولية ضد الانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك فرض عقوبات صارمة على الدول المنتهكة.
2. تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ مواقف أكثر حزمًا تجاه الاحتلال الإسرائيلي.
3. دعم الجهود المحلية والدولية لتوثيق انتهاكات الاحتلال والمساهمة في تقديم الأدلة إلى المحاكم الدولية.

خاتمة

إن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب في لبنان تواجه تحديات جسيمة على المستوى الوطني والدولي. ومع ذلك، فإن التعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية، وتبادل الممارسات الفضلى، يمكن أن يسهم في تذليل هذه التحديات وتعزيز قدرة الهيئة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في لبنان.